

شر وطاي يبعوا هذا الوصف
والامر لا يجاب والبيع مباح
فيصرف الامر الى الخار التي هي
شرط وازاد بالمثل القدر بدليل
ما ذكر في حديث آخر كيلا يكيل
واراد بالفضل الفضل على القدر
فصار حكم النضر وجوب التسوية
بينهما في القدر ثم الحرمة بناء على
قوات حكم الامر هذا حكم النضر
والداع اليه القدر والجنس لان
انجاب التسوية بين هذه الاموال يقتضي

المراد

ان يكون امثالا متساوية ولن يكون
كذلك الا بالقدر والجنس لان المماثلة
تقوم بالصورة والمعنى وذلك بما
القدر والجنس وسقطت قيمه الجوز
بالنضر هذا حكم النضر ووجدنا
الارز وغيره امثالا متساوية فكان
الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا
عن العرض في عقد البيع مثل حكم
النضر بلا تفاوت فلزمنا اثباته
على طريق الاعتبار وهو نظير المماثلة
فان ابنه نفعه قال هو الذي اخبره الدين